معه في صنف واحد ولا شك ان لها في تلك الحالة يكون بعض العلوم حاصلة
واقلها الشعور بنفسه فانظر ما احدثته الاضافة من الحكم في هذه الحقائق المعقولة
اي اضافة الامور الكلية الى الموجودات العينية فاحدثت واقتضت اضافتها
الى الحق القديم سبحانه قدمها واضافتها الى من نشأ الحادث حدوثها وكان رضي الله عنه
انما لم يتعرض للملك بناء على ان الحكم بقدم صفاته وحدوثها مطلقا لا يصح كما في
الحق تعالى والانسان فان بعض الملائكة كالعقل الاول من الدائمات بدوام الحق سبحانه
فكذا صفاته وبعضها يمكن ان لا يكون كذلك اللهم الا ان يحكم بحدوثها وحدوث صفاتها
مطلقا بناء على الخلق الجديد في كل آن لكن باعتبار اشخاصها لا انواعها فانظر الى هذا الارتباط
الواقع بين تلك المعقولات الكلية والموجودات العينية فكما حكم العلم على من قام به وانتهى
ان يقال فيه اي فيمن قام به انه عالم كذلك حكم الموجود العيني الموصوف به اي بالعلم على
العلم بانه حادث في حق الحادث كالانسان مثلا قديم في القديم كالحق سبحانه فصار كل واحد
من المعقولات الكلية والموجودات العينية محكوما به اي شيئا يحكم بسببه فان المحكوم به
في قولنا علم الحق سبحانه قديم هو القديم لا الموجود العيني المذكور الذي هو الحق سبحانه لكن الحكم بالقدم
على العلم انما هو بسببه كما لا يخفى فيكون محكوما به بالمعنى المذكور لا المشهور ومحكوما عليه
بالحكم الذي يقتضيه من آخر ومعلوم ان هذه الامور الكلية وان كانت معقولة من حيث
كليتها فانها معدومة العين والذات في الخارج من هذه الحيثية موجودة الحكم [illegible]
الموجودة كما اي الامور الكلية محكوم عليها بالقدم والحدوث مثلا اذا نسبت الى الموجود
العيني فتقبل من الامور الكلية الحكم عليها بالقدم والحدوث مثلا عند تحققها في اعيان
الموجودة المتكثرة فان الشيء ما لم يتحقق لم يتصف بالقدم والحدوث ولكنها لا
تقبل التفصيل والتجزي بحسب تلك الاعيان وتكثرها فان ذلك التفصيل
والتجزي محال عليها اي على الامور الكلية فانها بذاتها وكليتها متحققة في كل موصوف بها
لا بالتفصيل والتجزية فان الموجود منها في كل موجود عيني حصة لا جزء والحصة
عبارة عن تمام الحقيقة مكتنفة بعوارض مشخصة كالانسانية المتحققة
المتخصصة في كل شخص من هذا النوع فانها لم تنفصل بالتجزية ولم تتعدد اجزاؤها
بتعدد الاشخاص بان يكون في كل شخص جزء بل هي بذاتها وكليتها موجودة في كل شخص والانسانية
تلك من الامور الكلية معقولة غير زائلة عن الوجود العقلي الى الوجود العيني غير متكثرة بتكثر
الموجودات العينية وفي قوله رضي الله عنه ولكنها لا تقبل التفصيل والتجزي اشارة الى انه

الذات

١٤

الذات من الحقيقة التي هي حقيقة الحقائق كلها ظاهرة فيها من غير طريان التجزي والتكثر في
تلك الذات ولا يقدح في وحدتها كثرة المظاهر واذا كان الارتباط بين من له وجود عيني يعني
الموجودات العينية وكانه عبر عنها بلفظ من تغليبا لذوي العلم على من عداهم
وبين من ليس له وجود عيني اراد به الامور الكلية والتعبير عنها بمن كانه بناء على المشاكلة
وفي نسخة شرح الشيخ مؤيد الدين الجندي هكذا واذا كان الارتباط بينهما اي
بين تلك الامور الكلية وبين من له وجود عيني قد ثبت وهي اي من ليس له وجود
عيني والتانيث اما باعتبار المعنى او باعتبار الخبر واما على النسخة الثانية
فمرجع الضمير هو الامور الكلية كما لا يخفى نسب عدمية وكون الامور الكلية نسبا
اما بناء على كونها منتسبة الى الموجودات العينية ثابتة لها واما بناء على اخذ نسبة
الكلية معها واما عدميتها فلنسبة كليتها فارتباط الموجودات بعضها ببعض
اقرب ان يعقل لانه الضمير للشان على كل حال بينها اي بين الموجودات جامع يعني
وهو اي ذلك الجامع هو الوجود العيني ولما هناك اي بين الامور الكلية العدمية وبين
الموجودات العينية فانه اشارة الى ما اشير اليه بقوله هناك قائم مقام
الضمير يعني اما هناك فما فيه جامع يعتد به وانما قيد به لكن لانه لا يوجد شيء ما هو كان
الا وبينهما جامع واقله امكان الوجود العقلي وقد وجد من الوجود والوجدان والارتباط
حال كونه متلبسا بعدم الجامع الذي هو الوجود العيني فبالجامع اي فالارتباط غير
متلبس به في ترتب الاثار ارتباطا اقوى من ارتباط ~~غير متلبس به~~ في ترتب اثار
الارتباط واحق منه بالتحقق واليق ولما فرغ رضي الله عنه عن الاصل الذي بني عليه
الارتباط بين الحق سبحانه والعالم شرع في المقصود وقال ولا شك ان المحدث بالحدوث
الذاتي او الزماني جانبي ~~الوجود~~ قد ثبت حدوثه وافتقاره اي محدث اي الى موجد
احدثه لامكانه الذي هو تساوي نسبته الى جانبي الوجود والعدم لنفسه
فلا بد من مرجح يرجح جانب الوجود وهو المحدث فوجوده من غيره الذي هو
المحدث فهو اي المحدث مرتبط به اي بالمحدث من حيث ارتباط افتقار ويستند
اليه استناد احتياج وذلك يقتضي ان افاض الوجود منه عليه
فهذه الافادة اثر من الممكن في الواجب ولا بد ان يكون المستند
اليه اي الذي يستند اليه المحدث في وجوده بالآخرة واجب الوجود لذاته

Copyright ... University